

القاهرة تستنجد بالنموذج الإماراتي في إدارة المناطق الصناعية

خطط حكومية لربط المناطق الصناعية بمنظومة رقمية موحدة

عالميا، تليها السعودية في المركز الثاني عربيا والـ25 عالميا، ثم الإمارات الثالث عربيا والـ52 دوليا. وقدر البنك الدولي حجم خسائر مصر نتيجة عدم تدوير المخلفات والاستفادة منها بنحو 5.7 مليار دولار، وتعادل نحو 1.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 380 مليار دولار. وقال نادر عبدالهادي، رئيس جمعية تحديث الصناعة بمنطقة مرغم بالإسكندرية، والتي سديدها الإمارات، إن إدارة المناطق الصناعية في مصر تعاني مشكلات عديدة، أهمها غياب تسويق منتجات المشروعات الصغيرة. وأضاف لـ"العرب" أن "المصانع المصرية في حاجة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر والإنتاج النظيف، لتخفيض تكاليف الإنتاج وتقليل الأضرار على صحة العاملين، ويحتاج ذلك سهولة ضخمة بالنسبة إلى هذه المصانع".

وتصل تكلفة تحول المصنع الصغير للعسل وفق آليات الاقتصاد الأخضر والاعتماد بشكل كبير على الكهرباء النظيفة من الطاقة الشمسية إلى نحو 100 ألف دولار، وهي تكلفة تفوق قدرات المشروعات الصغيرة.



مجدي غازي

نموذج الإمارات يعزز خطط التوسع في الأنشطة الصناعية



نادر عبدالهادي

نعاني غياب التسويق ونحتاج للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر

ويشمل نطاق الاتفاق المصري الإماراتي تطبيق منظومة متكاملة لإدارة المخلفات الصناعية داخل المجمعات من خلال تبادلها بين الوحدات كونها مستلزمات إنتاج، وتبسيط آليات الإنتاج النظف للأنشطة والعمليات الصناعية داخل المجمع للحد من هالك الإنتاج واستهلاكات المياه.

وتعمل المصانع داخل المناطق الصناعية في مصر بشكل منعزل، ما يضعف قدرتها التنافسية، ومتوقع أن يعزز وضع التكامل الجديد في التجربة الإماراتية من تنافسية الصناعة المصرية. ويترتب على الوضع الحالي إهدار المصانع لكتون المخلفات، وأصبحت عبئا على البيئة والاقتصاد معا، لكن الاتفاق المصري الإماراتي يضيف بعدا جديدا في تداول المخلفات الصلبة عبر منظومة تحقق عوائد للمصانع وتحسن أوضاع البيئة من خلال عمليات إعادة التدوير.

وقطعت الإمارات شوطا كبيرا في معالجة المخلفات الصلبة، ودشنت إدارة الشارقة مركزا لفرز النفايات وإعادة تدويرها ضمن أكبر خمسة مراكز على مستوى العالم، بهدف الاستفادة من الثروات التي تحملها النفايات، وتنتشر مصر المركز الأول عربيا في حجم النفايات والمركز 19

حولت الحكومة المصرية أنظارها إلى التجربة الإماراتية في إدارة وتنمية أعمال المناطق الصناعية، في تحرك يهدف إلى الخروج من نفق البيروقراطية العميقة، التي تعاني منها معظم قطاعات الاقتصاد وتقوض فرص نمو المشاريع رغم المحفزات الحكومية لجذب الاستثمارات.

القاهرة تصنفا سينا في بند تسجيل الملكية، وحصلت على سبع درجات من 30 درجة في مؤشر جودة إدارة الأراضي بجانب إجراءات التسجيل والتي تصل إلى نحو 75 يوما.

وتؤكد هذه المؤشرات الحاجة الماسة إلى مواجهة حلقات البيروقراطية عبر رقمنة الخدمات المقدمة للمستثمرين بالكامل، وعدم قصرها على تأسيس الشركات فقط، كما هو معمول به حاليا، وتجربة الإمارات في المنطقة في هذا المجال يشار إليها بالبنان.

ويشمل نطاق التجربة في المرحلة الأولى المناطق الصناعية في مدن بدر في شرق القاهرة والسادات في نطاق محافظة المنوفية، ومرغم في الإسكندرية، وبورسعيد على ساحل البحر المتوسط، ثم التوسع ليشمل باقي المناطق الصناعية.

وقال علاء السقطي، عضو مجلس إدارة جمعية مستثمري بدر، إن "الإمارات سبقتنا في إدارة المناطق الصناعية من خلال نظم حديثة غيرت وجهة الخريطة الصناعية في المنطقة".

وأوضح لـ"العرب" أن إدارة تلك المناطق ليست بسيرة، من حيث ضرورة توفير الخدمات واللوجستيات وشراء الخامات المجمععة وتجميع المخلفات وإعادة تدويرها.

وتطبق الإمارات نظام وفورات الشراء الكبير، عبر شراء الخامات للمجمع الصناعي الواحد بكميات كبيرة، ومن خلاله تستطيع التفاوض للحصول على سعر تنافسي للخامات، الأمر الذي يعزز من تنافسية المنتجات في الأسواق داخليا وخارجيا.

وتناسب هذه الطريقة المشروعات الصغيرة وتعزز نموها، لأنها لا تقوى على شراء الخامات بسعر تنافسي مفردة.

وتعمل المصانع داخل المناطق الصناعية في مصر بشكل منعزل، ما يضعف قدرتها التنافسية، ومتوقع أن يعزز وضع التكامل الجديد في التجربة الإماراتية من تنافسية الصناعة المصرية. ويترتب على الوضع الحالي إهدار المصانع لكتون المخلفات، وأصبحت عبئا على البيئة والاقتصاد معا، لكن الاتفاق المصري الإماراتي يضيف بعدا جديدا في تداول المخلفات الصلبة عبر منظومة تحقق عوائد للمصانع وتحسن أوضاع البيئة من خلال عمليات إعادة التدوير.

وقطعت الإمارات شوطا كبيرا في معالجة المخلفات الصلبة، ودشنت إدارة الشارقة مركزا لفرز النفايات وإعادة تدويرها ضمن أكبر خمسة مراكز على مستوى العالم، بهدف الاستفادة من الثروات التي تحملها النفايات، وتنتشر مصر المركز الأول عربيا في حجم النفايات والمركز 19



محمد حماد

صحافي مصري

القاهرة - وقعت هيئة التنمية الصناعية المصرية أخيرا اتفاق تعاون مع شركة التنمية الصناعية المملوكة للهيئة العامة للتنمية الصناعية ومؤسسة الإمارات لإدارة المشروعات الصناعية واللوجستية.

وبموجب الاتفاق تقوم الشركة الإماراتية بإدارة المناطق والمجمعات الصناعية المصرية بهدف تكامل أنشطتها الخدمية واللوجستية وتعزيز استخداماتها، فضلا عن تدشين منظومة متكاملة لتدوير المخلفات الصناعية.

وتستهدف القاهرة من خلال الاتفاق تطوير أداء المناطق الصناعية المتخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تحتاج إلى رعاية خاصة وديناميكية في أداء الإدارة الحكومية، بعيدا عن البيروقراطية.

وتخطط الحكومة لتأسيس 22 منطقة صناعية متخصصة كحاضنات أعمال للمساهمة في النشاط الاقتصادي بشكل أكثر فاعلية.

وقال مجدي غازي، رئيس هيئة التنمية الصناعية، لـ"العرب" إن "النموذج الإماراتي متفرد في منطقة الشرق الأوسط في إدارة المشروعات والمجمعات والمناطق الصناعية، ما يعزز الخطط الرامية للتوسع في هذه الأنشطة".

وتأتي الخطوة المصرية متزامنة مع إعلان المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) عن مؤشر التنافسية، حيث حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا، وفي المركز 25 عالميا ضمن قائمة تضم 141 دولة.

ودشنت القاهرة مدنا صناعية متخصصة، لكنها تعاني بيروقراطية الإدارة، ومن أهم هذه المدن مديان لصناعة الأثاث على البحر المتوسط، ومنطقة صناعية للإستيتك في مرغم بالإسكندرية، وثالثة في مدينة أطفح بمحافظة الجيزة لصناعة مواد البناء، ورابعة للمنسوجات في محافظة المنيا، إضافة إلى مدينة للجلود في منطقة الروبيكي بالقاهرة.

وقال مرقبون من تفاصيل الاتفاق إنه يمتد ليشمل إنشاء وتطوير وإدارة وتشغيل وصيانة واستغلال وتنمية المناطق الصناعية وتسويقها، وتوفير الأنشطة الخدمية المطلوبة في المناطق الصناعية، إلى جانب تقديم خدمات الاعتماد والفحص والتقييم والمتابعة للمنشآت الصناعية والخدمات اللوجستية والدراسات الفنية ذات الصلة بالأنشطة الصناعية.

وتحتاج مصر إلى التجربة الإماراتية لاختصاص إجراءات التراخيص وحل المشكلات التي تضع القاهرة في مركز متأخر في تقرير مناخ الأعمال كل عام، حيث حلت العام الماضي في المركز 128 ضمن قائمة تضم 190 دولة. ومنح التقرير

شح الدولار يشعل أزمة خبز في لبنان

نقابة الأفران والمطاحن تهدد بإضراب مفتوح



شحة الدولار يهدد لقممة الخبز

قررت الدخول في إضراب مفتوح اليوم الاثنين بسبب أزمة الدولار وعدم استجابة الحكومة لمطالبها، الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء الخبز من الأسواق.

ويرى باتريك مارديني رئيس المعهد اللبناني لدراسات السوق وهو جهة مستقلة، أن لبنان بحاجة ماسة إلى معالجة أزمة شح الدولار من أجل استيراد البضائع من الخارج وتمويل احتياجات الدولة.

وقال إن الإضراب يمثل تحديا من جانب أصحاب المخازن والأفران، الذين يشترطون القمح بالدولار ويبيعون الخبز باليرة. وحذر من أن عدم حل أزمة الطحين سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الخبز.

وتشير احتمالات محلية إلى أن مستوردي القمح قد يلجأون إلى شراء الدولار من السوق غير الرسمية بسعر مرتفع، لغرض الاستيراد، وتحميل تكلفة فرق السعر للمستهلك النهائي.

وتوقع أن تقدم الحكومة باقتراح "قيام المصرف المركزي بشراء القمح بالدولار وبيعه بالعملة اللبنانية، لكن الخطوة تكمن في أن احتياطات مصرف لبنان في العملات الأجنبية محدودة".

وكان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، قد أكد أن إجمالي احتياطي النقد الأجنبي في المصرف المركزي يبلغ 38.5 مليار دولار، في وقت تؤكد فيه البيانات أن عجز ميزان المدفوعات في لبنان بلغ في النصف الأول من العام الحالي نحو 5.39 مليار دولار.

وشهدت شوارع العاصمة بيروت خلال الأسابيع الماضية احتجاجات عديدة على تدرج الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد.

اتسعت تدايعات شح الدولار في لبنان في ظل دوره الراسخ في جميع مفاصل الاقتصاد، ووصلت الأزمة إلى تهديد دورة إنتاج الخبز، الأمر الذي يهدد بتفاهم السخط الشعبي على شلل الإدارة الحكومية في ظل الصراعات السياسية العميقة.

بيروت - أكد مراقبون أن الحلول، التي طرحها مصرف لبنان المركزي قبل نحو أسبوعين، لم تتمكن من حل أزمة شح الدولار، التي وصلت إلى منطقة خطيرة تهدد نشاط قطاع المطاحن واستيراد القمح.

وأضاف أن أزمة الخبز لم تصل إلى حجم الأزمة الاقتصادية والمالية، في ظل تحديات تنفيذ الإصلاحات، وأقر بأن مجلس الوزراء لم يتخذ أي قرار بتطبيق الإصلاحات في ظل تعارض وجهات النظر بشأن الموازنة.



كاظم إبراهيم

احتياطات قمح المطاحن لم تعد كافية لأكثر من شهر تقريبا

ووعدت الحكومة بإقرار موازنة 2020 قبل نهاية العام الحالي، لكن تواجه انقسامات عميقة بسبب إجراءات التقشف المطلوبة لتعزيز الثقة بمستقبل الاقتصاد اللبناني.

وقال نقيب أصحاب الأفران كاظم إبراهيم إن "احتياطات القمح المخزن لدى المطاحن لم تعد كافية لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي لأكثر من شهر تقريبا" ونفى أن تكون الدولة قد تحركت لحل هذه الأزمة.

وأشار إلى أن تعميم مصرف لبنان شمل مستوردي القمح "إلا أنه لم يُحدد آلية يمكن اعتمادها للاستيراد من دون فتح اعتمادات مصرفية". وكتشف أن نقابة أصحاب المخازن والأفران في لبنان

تواجه تحديات اقتصادية، وكانت غالبية القطاعات الإنتاجية في لبنان قد تعرضت إلى انكسار، ناتجة عن عدم توفر الدولار بالسعر الرسمي لتلبية حاجة المستوردين الذين يضطرون إلى الحصول عليه من السوق السوداء، ويجبرهم بالنتيجة على رفع الأسعار.

وأدت ندرة الدولار في المصارف إلى اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي المثبت عند 1507 ليرات للدولار وأسعار السوق السوداء التي بلغت الأسبوع الماضي نحو 1650 ليرة للدولار.

وقال نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني، إن المشكلة تكمن في تأمين الدولار لشراء المواد الأساسية من توفير الخبز.

وقال نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني، إن المشكلة تكمن في تأمين الدولار لشراء المواد الأساسية من توفير الخبز.

وقال نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني، إن المشكلة تكمن في تأمين الدولار لشراء المواد الأساسية من توفير الخبز.

وقال نائب رئيس الحكومة غسان حاصباني، إن المشكلة تكمن في تأمين الدولار لشراء المواد الأساسية من توفير الخبز.

إسرائيل تهدد خطط الفلسطينيين لتحرير اقتصادهم من قبضتها

تستورد سنويا نحو 130 ألف عجل من إسرائيل. ويمثل ذلك نحو نصف استهلاك السوق من لحوم الأبقار، بينما تأتي بقية الكميات من الإنتاج المحلي والاستيراد من دول أخرى. واشتكى الفلسطينيون مرارا من أن إسرائيل تمنع إدخال أغلب المنتجات والسلع الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلية رغم أن اتفاقية باريس الاقتصادية نصت على أن "الاستيراد والتصدير متبادلان بين الطرفين". كما تفرض حصارا على مداخل الإنتاج للحد من تطور الصناعة بذرائع أمنية وصحية وغيرها.

ويؤكد تقرير للبنك الدولي صدر في أبريل الماضي أن "تخفيف قيود إسرائيل على السلع ذات الاستخدام المزدوج يمكن أن يضيف 6 بالمئة إلى حجم اقتصاد الضفة الغربية ونحو 11 بالمئة إلى اقتصاد قطاع غزة بحلول عام 2025".

وتقول وزارة الاقتصاد الفلسطينية إن إسرائيل تفرض قيودا على دخول 62 سلعة إلى قطاع غزة، إضافة إلى قائمة طويلة بالفعل تشمل فرض قيود على دخول 56 سلعة إلى الضفة الغربية.

رفضت الحكومة الفلسطينية، على لسان الناطق باسمها إبراهيم ملحم، التهديدات الإسرائيلية على خلفية القرار الفلسطيني بوقف استيراد المواشي من الأسواق الإسرائيلية.

وقال إن الحكومة "متمسكة بحقها في تنويع مصادر الاستيراد، وفق ما نص عليه اتفاق باريس الاقتصادي" الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1994 والذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

وأكد ملحم أن الحكومة "ستواصل سعيها لإحلال البضائع والمنتجات العربية محل المنتجات الإسرائيلية، وشراء الخدمة الطبية من المستشفيات العربية في مصر والأردن بديل تلك المقدمة من المستشفيات الإسرائيلية".

وكانت الحكومة الفلسطينية أعلنت في التاسع من الشهر الماضي وقف استيراد المواشي من إسرائيل في إطار خطتها لانفكاك الاقتصادي وتعزيز الإنتاج المحلي والانفتاح والاستيراد من الأسواق المحلية. وتشير إحصائيات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أن الأراضي الفلسطينية

تواجه خطة الحكومة الفلسطينية لفك الارتباط الاقتصادي بإسرائيل من أجل تنويع نوافذ الاستيراد والتصدير وتعزيز المنتج المحلي تحديات وتهديدات من قبل الحكومة الإسرائيلية.

وحذر منسوق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية كميل أبو ركن السلطة الفلسطينية من "عواقب وخيمة" إذا لم تتوقف المقاطعة الاقتصادية فيما يتعلق باستيراد الأبقار والمواشي من السوق الإسرائيلية.



إبراهيم ملحم

الحكومة الفلسطينية متمسكة بحقها في تنويع مصادر الاستيراد

وهدد بأن تلجأ إسرائيل قريبا إلى وقف إدخال المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى أسواقها، وأنها "لن تسمح بوجود مقاطعة من أي نوع للمنتجات الإسرائيلية، نتيجة القرار الأحادي للسلطة الفلسطينية الذي يضر باقتصاد الطرفين". في المقابل



البحث عن مسار البناء